مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

عام من الصراع في السودان..

ما النتائج .. وإلى أين تتجه الأمور؟

(قراءة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم

في الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٤م، أتمت الحرب الأهلية السودانية عامها الأول، مسفرة عن خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية هائلة، تتطلب عشرات الأعوام، ومئات المليارات من الدولارات، لإعادة ما دمرته الحرب من بني تحتية؛ وما بددته من قدرات اقتصادية، وما قوضته من قواعد الأمن ألمجتمعي والسلم الاجتماعي، سواء بين أبناء المناطق، أو بين المكون العسكري والمكون المدني، أو بين أنصار كل مكون منها وبعضهم البعض، حيث أصبح التعارض والتضارب والتناقض والتخوين وغيرها من السلبيات، السمة الأبرز للعلاقة بين تلك الأطراف

وبمناسبة مرور عام على تلك الحرب المستعرة تطرح هذه الورقة مباحث مختصرة عن أسباب تلك الحرب وأطرافها وأهداف كل طرف منها وتطوراتها وعوامل تفاقمها واستمرارها ونتائجها وسيناريوهاتها المستقبلية

أسباب اندلاع الحرب وتفاقمها واستمرارها

هناك أسباب عديدة أسهمت في اشتعال الحرب السودانية، وتفاقمها، واستمرارها، ومن أبرزها

- **الصراع على السلطة:**

بعد تنحية الرئيس السوداني السابق عمر البشير، في ٢٠١٩/٤/١٠م، تنازع التياران ـ المدني والعسكري ـ في السودان على الحكم والوصول للسلطة، واستطاع التيار العسكري أن يصل للسلطة بصورة مؤقتة إلى أن يتم ترتيب الأوضاع الداخلية لنقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة؛ وما كادت تلك المرحلة تصل إلى نهايتها وتبدأ إجراءات استحقاقها، حتى انقلب العسكريون على المدنيين للاستئثار بالسلطة والانفراد بحكم البلاد، حيث قاد (البرهان) انقلابًا ضد حكومة عبد الله حمدوك، التي كانت تمثل المكون المدني في السلطة الانتقالية، وذلك في ٢٠٢١/١٠/٢٥م. وما لبث الصراع على السلطة أن انتقل إلى جناحي المكون العسكري نفسه، وهما: الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة والرئيس الفعلي للسودان، ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو الشهير باسم (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع ؛ بسبب الخلاف حول خطة ضمّ قوات الدعم السريع، التي يبلغ عددها ١٠٠ ألف عنصر إلى الجيش، وحول من سيقود القوة الجديدة بعد ذلك.

• تكافؤ ميزان القوة بين طرفي الصراع:

على الرغم من كون قوات الدعم السريع بدأت كمليشيا قبلية اعتمدت عليها حكومة البشير لقمع التمرد في حرب دارفور، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م، وتمت مكافأتها على ما قامت به عام ٢٠١٣م، عبر إصدار مرسوم رئاسي بتسميتها (قوات الدعم السريع)، وإسناد تبعيتها لجهاز الأمن والمخابرات الوطني؛ وأتبعت ذلك باعتبارها قوات عسكرية حكومية، بناء على قانون أجازه البرلمان السوداني عام ٢٠١٧م؛ فإن قوات الدعم ظلت تحافظ على خصوصيتها كمليشيا، لا كجزء من الجيش النظامي، واستطاعت خلال فترة التكوين من تجنيد ما يزيد على مئة ألف مقاتل، وتسليحهم وتدريبهم، مستفيدة من تعدين الذهب والتجارة والتهريب والصفقات التجارية، ومما حصلت عليه دعم سخي وتأييد قوي من الرئيس السابق (عمر البشير)؛ ما جعلها تتفوق على جميع الجماعات المسلحة غير النظامية الأخرى وبرزت كثقل موازن للقوات المسلحة السودانية، وهو ما تمثل في قدرتها على نشر آلاف المقاتلين المتمرسين في القتال في مواقع استراتيجية شملت العاصمة المثلثة والمناطق الحدودية المضطربة

> **حرص قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) على بناء علاقات سياسية مستقلة مع القوى الكبرى، وهو ما تجسد في تطوير روابطه مع جهات قتالية في روسيا ممثلة في المنظمة الروسية شبه العسكرية (فاجنر)، التي شاركت في العديد من الصراعات حول العالم مقابل الحصول على المال**

كما ظلت قوات الدعم، بعد انضمامها للقوات المسلحة، تسيطر على مراكز النشاط الاقتصادي، وأبرزها مناجم الذهب، واستمرت في تطوير مشاريعها التجارية الخاصة، وذلك للحفاظ على الاستقلال الذاتي عن الدولة السودانية، وليبقى ولاؤها وانتماؤها مقتصرًا على قائدها ومؤسسها (حميدتي) وليس للجيش أو الدولة. وهو ما انعكس في الاستجابة السريعة من قبل تلك القوات للتمرد على الدولة والجيش، والانخراط في أعمال العنف والتخريب للممتلكات العامة من مدارس ومستشفيات وبنوك ... وغيرها من المؤسسات الحكومية؛ فضلًا عن المساكن والممتلكات الخاصة؛ ما يؤكد غلبة انتمائها القبلي على انتمائها الوطني والشعبي.

من جهة أخرى حرص قائد قوات الدعم السريع (حميدتي) على بناء علاقات سياسية مستقلة مع القوى الكبرى، وهو ما تجسد في تطوير روابطه مع جهات قتالية في روسيا ممثلة في المنظمة الروسية شبه العسكرية (فاجنر)؛ وهي منظمة روسية شبه عسكرية، أو شركة عسكرية خاصة، شاركت في العديد من الصراعات المنتشرة حول العالم، مقابل الحصول على المال

كما سعى (حميدتي) إلى بناء علاقات قوية مع القوات الحاكمة في الشرق الليبي، ومع بعض الدول الإقليمية بعامة (الإمارات العربية المتحدة)، والإفريقية منها بخاصة (أوغندا، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا)، وقد تجسدت تلك العلاقات في زياراته لتلك الدول، في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتي تزامنت مع سيطرة قواته على ولاية (الجزيرة) المحورية وسط البلاد؛ واستقباله من قِبل قادتها استقبالًا رسميًا وحفاوة لافتة؛ وتأكيده - عبر حسابه في منصة إكس - أنه قدم لمستضيفيه، في محطات جولته المختلفة، شرحًا لأسباب اشتعال الحرب، وخارطة الطريق التي يطرحها للوصول إلى الحل الشامل الذي يحقق السلام في السودان. الأمر الذي اعتبره قائد مجلس السيادة السوداني (عبد الفتاح البرهان) اعترافًا رسميًا من تلك الدول به، ودعمًا لخروجه ضد الجيش والشعب السوداني.

> **سعى رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني وقائد القوات المسلحة السودانية الفريق أول (عبد الفتاح البرهان) إلى توطيد علاقته مع مصر، التي أيدت منذ بداية الصراع الطرف الرسمي الحكومي والوطني، المتمثل في جيش السودان وحكومته الرسمية المعترف بها دوليًا**

على الطرف الآخر، سعى (البرهان) إلى توطيد علاقته مع مصر، التي أيدت الطرف الرسمي الحكومي والوطني، المتمثل في جيش السودان وحكومته الرسمية المعترف بها دوليًا؛ فكانت المحطة الأولى لزياراته الخارجية بعد اشتعال الحرب في السودان، وذلك في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣م؛ وأعقبها بزيارة جنوب السودان، ثم قطر في ٧ سبتمبر ٢٠٢٣م، ثم إريتريا. كما أعاد (البرهان) التوجه صوب إيران، عبر الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية السوداني (علي الصادق علي)، في ٢٠٢٤/٢/٥م، والتي كانت الزيارة الأولى بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكتوبر ٢٠٢٣م، ليتزود منها بالسلاح، وخصوصًا الطائرات المسيرة

وكان لهذا التوازن العسكري والاقتصادي والسياسي الذى حافظ عليه الطرفان دوره في إشعال شرارة الحرب من جهة، والاستمرار فيها، وعدم قدرة أحدهما على حسمها عسكريًا على مدى الشهور الماضية من جهة أخرى

• طبيعة الحرب:

أسهمت طبيعة الحرب في السودان في استمرارها وتأخر حسمها، حيث تعد من الحروب غير المتماثلة، وهي التي تنشب بين خصمين تختلف قوتهما العسكرية النسبية بوضوح، ويلجأ فيها أحدهما إلى تكتيكات غير تقليدية لكسر فوارق القوة. فعلى الرغم من احتراف الجيش السوداني وتميزه على قوات الدعم بقوته الجوية، فإن هذه الميزة قد تلاشت تمامًا عندما بدأت الحرب نتيجة انتشار قوات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية، وسيطرتها على المقار الحكومية، ما جعل الجيش عاجزًا عن استهدافهم عبر الغارات الجوية، حفاظًا على أرواح المدنيين. وكان لذلك التكتيك دوره في تمكن الميليشيات المتمردة من السيطرة والانتشار في العديد من المدن والولايات السودانية في الشهور الأولى من الحرب.

ومع خروج المدنيين من الولايات والمدن التي سيطرت عليها قوات الدعم، بدأ الجيش باستخدام قواته الجوية، ومن ثم التأثير ميدانيًا، وخصوصًا بعد حصوله على مسيرات من إيران وغيرها من الدول، حيث ذكرت وكالة رويترز، في ١٠ أبريل ٢٠٢٤م، نقلا عن مصدر كبير بالجيش السوداني أنه مع مرور عام على بدء الحرب الأهلية في السودان، تساعد طائرات مسيرة إيرانية الصنع على تحويل دفة الصراع ووقف تقدم قوات الدعم السريع شبه العسكرية التي يحاربها واستعادة أراض حول العاصمة.

ولكن هذا التأثير سرعان ما تلاشى بعد حصول قوات الدعم السريع على طائرات بدون طيار بقدرات قتالية متقدمة من الإمارات. وفقًا لمزاعم قادة الجيش السوداني، الذين يتهمونها بتقديم الدعم العسكري إلى قوات الدعم السريع، من خلال مطار (أم جرس) في تشاد؛ وهي اتهامات نفتها وزارة الخارجية الإماراتية في بيان صدر في ١٣ أغسطس ٢٠٢٣م. مكنتها من شن هجمات على مناطق بعيدة (القضارف والفاو وقبلها في عطبرة)، ما يعني أن الولايات التي كانت في مأمن من القتال، فقدت هذا الوضع الآمن إلى حد كبير؛ وهو ما وسع من دائرة الحرب وانتشارها في المزيد من الولايات وأطال من أمدها

• دخول عدة تشكيلات وحركات مسلحة إلى دائرة الصراع:

> **تعد الحرب في السودان من الحروب غير المتماثلة، وهي التي تنشب بين خصمين تختلف قوتهما العسكرية النسبية بوضوح، ويلجأ فيها أحدهما إلى تكتيكات غير تقليدية لكسر فوارق القوة؛ وقد أسهم ذلك في استمرارها وتأخر حسمها**

مع اقتراب الحرب في السودان من إكمال عامها الأول، اتسعت دائرة المعارك بصورة غير مسبوقة، ودخلت تشكيلات قتالية جديدة على خط القتال، حيث أعلنت بعض الحركات المسلحة الدارفورية انخراطها رسميا في القتال إلى جانب الجيش السوداني؛ وأعلنت تشكيلات مسلحة أخرى انضمامها إلى قوات الدعم السريع في مواجهة قوات الجيش؛ فيما رفضت تشكيلات ثالثة الانضمام لأي من الطرفين المتصارعين؛ وأعلنت الحرب ضدهما معًا. وكان قائد الجيش السوداني الفريق أول (عبد الفتاح البرهان) قد دعا في يناير ٢٠٢٤م «كل من يستطيع حمل السلاح إلى الانضمام لحماية البلاد من قوات الدعم السريع»

وقد مهدت دعوة (البرهان) الطريق لفتح معسكرات تدريب الشباب تحت اسم: (المقاومة الشعبية)، التي انتشرت في معظم المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش السوداني في ولايات: الشمالية، ونهر النيل، والقضارف، وسنار، وكسلا ... وغيرها من المناطق. وأحدثت تلك الدعوة خلافًا بن قادة الجيش، حيث اعتبرها نائب القائد العام للجيش (شمس الدين كباشي) سبيلًا إلى عودة قادة نظام الرئيس السابق (عمر البشير) للمشهد السياسي والأمني عبر محاولة السيطرة على معسكرات المقاومة الشعبية، لتحقيق أجندة حزبية، مشيرًا إلى أنها «يمكن أن تتحول إلى أكبر خطر على السودان، إذا لم يصدر قانون ينظم عملها، ويضبط توزيع السلاح على المتطوعين»؛ بينما اعتبر مساعد القائد العام للجيش (ياسر العطا) أن «وجود عناصر النظام السابق ضمن صفوف المقاومة الشعبية، مثل وجود باقي عناصر التنظيمات السياسية الأخرى»؛ الأمر الذي فسره البعض بأنه «رد على كباشي، الذي حذر من سيطرة «سياسيين» على معسكرات المقاومة الشعبية»

• التشكيلات التي انضمت للجيش السوداني:

ظهرت تشكيلات مسلحة تقاتل إلى جانب الجيش السوداني خلال الحرب، منها: كتيبة (البراء بن مالك)، التي يقودها المدعو (المصباح أبو زيد). وأحدث انضمام تلك الكتيبة إلى الجيش السوداني جدلًا واسعًا، حيث تصنف من قبل البعض بأنها

إحدى كتائب نظام الرئيس السوداني السابق (عمر البشير). واتسع نطاق الجدل بعد أن أشار قائد الكتيبة (أبو زيد) - في صفحته على موقع فيسبوك - إلى أن عناصر كتيبته «تلقوا تدريبهم بواسطة الجيش السوداني، وفي ظل دستوره وقانونه»

وأعيد الجدل بشأن علاقة الحركة الإسلامية

بالجيش، عندما زار رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، المصباح أبو زيد، قائد كتيبة (البراء بين مالك)، في المستشفى، حين كان يتلقى العلاج من إصابته في القتال إلى جانب الجيش السوداني؛ فضلًا عما صرح به مساعد القائد العام للجيش، ياسر العطا ـ خلال خطاب له أمام عدد من المقاتلين، في يناير ٢٠٢٤م ـ بالقول: «الحق يجب أن يُقال، هناك مجموعات كبيرة من الإسلاميين تقاتل معنا، وهناك شباب من مجموعة غاضبون وغيرها». كما ظهر مؤخرًا أحد قادة المجموعات المسلحة، يدعى رضوان أبو قرون، في العديد من مقاطع الفيديو معلنًا مناصرته وانضمام حركته إلى القتال بجانب الجيش السوداني؛ قبل أن يظهر لاحقًا وهو يشرف على عمليات تدريب شبان ينوون القتال في صفوف الجيش

ويرى بعض المحللين الاستراتيجيين السودانيين أن التباينات المحدودة بين قادة الجيش بخصوص المقاومة الشعبية، لا تعني أنهم ضدها، لأن كل قادة الجيش مدركون لأهميتها، وأنهم يطالبون بوضعها في إطارها الصحيح فقط، حتى لا تتحول إلى أزمة لاحقًا

التشكيلات التي انضمت للدعم السريع:

تعددت التشكيلات المسلحة التي تحالفت مع قوات الدعم؛ وكان من بينها من هو من داخل السودان، ومنها: قوات (درع السودان)، التي تكونت في ديسمبر ٢٠٢٢م بقيادة أبو عاقلة كيكل، كحركة للمطالبة بحقوق أهل وسط السودان، بينما شاع وقتها أن الحركة وثيقة الصلة باستخبارات الجيش السوداني، قبل أن يعلن قائدها انضمامه رسمياً إلى الدعم السريع ويصبح أحد قادتها المؤثرين؛ حيث قاد كيكل، في ديسمبر ٢٠٢٣م، معركة الاستيلاء على مدينة (ود مدني) الاستراتيجية في ولاية (الجزيرة) بوسط السودان، ليكافئه (حميدتي) بتعيينه حاكمًا للولاية، بعد سيطرة قواته عليها

ومنها: حركة (تمازج)، وهي إحدى الحركات الموقعة على اتفاق سلام مع الحكومة السودانية، ولكنها تشارك في القتال ضمن صفوف قوات الدعم السريع؛ و حركة (شجعان كردفان)، التي يقودها المدعو جلحة رحمة مهدي، الذي دائما ما يعرّف نفسه ـ في مقاطع الفيديو التي يظهر فيها ـ بأنه قائد حركة (شجعان كردفان)، بينما أشارت تقارير

> **يرى بعض المحللين الاستراتيجيين السودانيين أنه لا خلاف بين قادة الجيش على أهمية المقاومة الشعبية ودورها في الحرب، وما يبدو بينهم من تباينات محدودة بخصوصها، لا يعني أنهم ضدها، ولكنهم يطالبون بوضعها في إطارها الصحيح فقط**

إعلامية إلى أنه كان ضمن القوات التي تقاتل في ليبيا. وتضم الحركة مجموعة من الشباب، ينتمي أغلبهم لمنطقة (كردفان الكبرى) وسط جنوب البلاد؛ وأعلنت عن نفسها حركة مسلحة مطلع عام ٢٠٢٠م، وتقول إنها تطالب بالتنمية الموازنة بالسودان. وانضمت الحركة لقوات الدعم في ٨ سبتمبر ٢٠٢٣م، حيث نشرت قوات الدعم السريع، في بيان لها على صفحتها بموقع (إكس)، صورًا قالت إنها تبرز عملية انضمام هذه القوات لها وترحيبها بهذه الخطوة

أما المشاركين من خارج السودان في صفوف قوات الدعم السريع، فمنها: (حركة مظلوم) التشادية، بقيادة حسين الأمين جوجو، الذي نشرت له منصات إعلامية تابعة للجيش السوداني، خلال الأيام الأولى لاندلاع القتال، فيديو يظهر فيه وهو يقاتل في صفوف قوات الدعم السريع في

الخرطوم. ويتهم الجيش السوداني قوات الدعم السريع بالاستعانة بمسلحين من دول أجنبية، مثل النيجر وتشاد وغيرها، وهو حديث جرى كثيرًا على لسان قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ومساعده الفريق، ياسر العطا

التشكيلات التي حاربت ضد كلا الطرفين:

ولم يقتصر دخول التشكيلات المسلحة على المؤيدين لأحد طرفي الصراع، بل ظهرت على الساحة تشكلات جديدة ضد كلا طرفي الصراع، لتصبح طرفًا ثالثًا؛ وتمثل ذلك الطرف في (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، التي ظهرت في ولاية جنوب كردفان، وهاجمت عددًا من مواقع سيطرة الجيش. وهي حركة كانت تقاتل نظام الرئيس السابق، عمر البشير، ولا ترتبط بأي تحالف معلن مع قوات الدعم السريع؛ ما جعل البعض يعزو هدف دخولها في مواجهات مع الجيش إلى توسيع مناطق سيطرتها، بما يضمن لها أن تكسب أكثر في مائدة التفاوض، إذا قررت الدخول إلى المسار التفاوضي. ووفقًا لما يراه هذا البعض، ليس من المستبعد أن تكون الحركة الشعبية تخطط لزيادة رقعة سيطرتها ونفوذها، حتى إذا ما قررت الانفصال عن السودان، وهو خيار مطروح عند عدد من قادتها، تكون قد مهدت لقيام دولتها في رقعة جغرافية أكبر وأوسع

- **التدخل الخارجي :**

من الأسباب التي أدت إلى اشتعال الحرب وتأجيجها وإطالة أمدها، ما يتميز به السودان من مساحة شاسعة، وموقع جيوسياسي استثنائي، وثروات اقتصادية هائلة؛ فهو ثالث أكبر دولة في أفريقيا؛ ويطل على أكثر ممرات الشحن ازدحامًا على البحر

الأحمر؛ ويمتلك احتياطيات غنية من الذهب والمياه والنفط، ولديه ٤٢٠٠ ميل من الحدود البرية مع سبع دول عربية ـ إفريقية، هي: مصر وليبيا وتشاد وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا وإريتريا.

وقد جعلته تلك الامتيازات مطمعًا إقليميًا ودوليًا، وهدفًا لكثير من الدول التي استغلت توتر الأوضاع الداخلية واشتعال الحرب للتدخل في شؤونه تحقيقًا لمصالحها. كما أسهم موقعه الجيوسياسي بين دول تعاني غالبيتها من صراعات وأزمات داخلية ـ كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، وتشابك قضايا إقليمية مثل سد النهضة ـ في تأجيج الحرب واستمراريتها، عبر مشاركة عناصر من تلك الدول فيها، وسهولة تهريب الأسلحة والذخائر ووصولها لأيدي قوات الدعم السريع، لتواصل الحرب ضد الجيش السوداني

- **عجز الدول العربية والمنظمات الإقليمية عن وقف الحرب:**

أسهمت تعقيدات المشهد السوداني منذ تنحية نظام البشير عام ٢٠١٩م، وتضارب المواقف وكثرة الاختلافات بين المكون السياسي والمكون العسكري من جهة؛ وما أعقبه من تضارب وخلاف بين المكون العسكري ـ الجيش النظامي وقوات الدعم السريع ـ نفسه، والذي انتهى إلى المواجهة العسكرية، فضلًا عن الاختلاف والتنافر بين جماعات المكون السياسي؛ في تجنب الدول العربية والإفريقية والعربية فضلًا عن الدول الغربية القيام بدور معلن لوقف الحرب؛ وخصوصًا بعد أن أعلن رئيس مجلس السيادة (عبد الفتاح البرهان) رفضه الصريح لذلك، واتهم كل من اتخذ خطوة ما في هذا الاتجاه بالتواطؤ مع خصمه قائد قوات الدعم السريع، والتآمر على السودان وأمنه؛ ما جعل دول الإقليم تتخذ موقفًا حياديًا من الحرب، انتظارًا لحسمها من قبل الجيش الذي فشل في تحقيق ذلك على مدى العام الماضي كله، وتفاقم خطرها وتزايدات خسائرها أكثر وأكثر

محاولات الدول العربية لوقف الحرب:

عندما اندلعت الحرب، حاولت بعض الدول العربية وقفها عبر دعوة الطرفين للتفاوض وصولًا إلى حل سلمي يوافقان عليه؛ وبدأت تلك المحاولات، بمبادرة سعودية ـ أميركية؛ عرفت بـ(منبر جدة)، نسبة إلى مدينة جدة، التي استضافت المحادثات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وأدت المبادرة إلى توقيع ما عُرف بـ: (إعلان جدة الإنساني)، الذي نص على حماية المدنيين والمرافق الخاصة والعامة والامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية. ولم يلتزم الطرفان بما تم الاتفاق عليه، حيث علّق الجيش مشاركته في المفاوضات الجارية في السعودية، في ٣١ مايو ٢٠٢٣م، وقصفت قواته مواقع للدعم السريع بالمدفعية الثقيلة في الخرطوم

في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣م، عاد الطرفان للتفاوض مجددًا في جدة، برعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة منظمة

(إيغاد)، ولم يتوصلا إلى شيء بسبب تعنتهما، وإصرار كل طرف على تنفيذ شروطه لوقف الحرب؛ والتي تمثلت في: تمسك الدعم السريع بضرورة اعتقال قيادات الإسلاميين الفارين من السجون من أتباع النظام السابق برئاسة عمر البشير؛ فيما تمسك الجيش بضرورة خروج قوات الدعم السريع من المدن التي يحتلها؛ مما اضطر الوسطاء، وهما الرياض وواشنطن، إلى تعليق المفاوضات، لعدم رغبة الطرفين في الوصول إلى حل سلمي، ونكوصهما عمَّا تم الاتفاق عليه في (إعلان جدة الإنساني)

وتشير وسائل الإعلام إلى أن هناك اجتماعات سرية قد تمت في العاصمة البحرينية المنامة، بين كل من الفريق شمس الدين كباشي والفريق عبد الرحيم دقلو، بحضور إماراتي وسعودي ومصري وأميركي، عقب تجميد البرهان لعضوية السودان ووقف تعامله مع (الإيغاد). ولم ينفِ الطرفان هذا اللقاء؛ وراج بين السودانيين أن اجتماع المنامة يعبر عن طرف داخل الجيش يدعو إلى وقف الحرب، بينما يرفضه طرف آخر يمثله الضباط الإسلاميون في الجيش. وقد توقفت تلك المفاوضات ، بعد انهيار اجتماعاتها ومحادثاتها منذ ٢٠ يناير ٢٠٢٤م

محاولات المنظمات الإقليمية وقف الحرب:

- **محاولات جامعة الدول العربية:**

كانت أزمة السودان محل بحث مستمر في الجامعة العربية ، فكانت على رأس أعمال الدورة غير العادية لمجلس الجامعة ، بناء على دعوة مصر والسعودية ، فى منتصف ابريل ٢٠٢٣م. جامعة الدول العربية من أولى المنظمات الإقليمية التي اهتمت بالحرب في السودان ـ منذ اليوم الأول لاشتعالها ـ وتمثل جهد الجامعة في هذا الشأن فيما يلي

بعد ساعات من بدء الحرب، في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، دعت جامعة الدول العربية في بيان لها، إلى الوقف الفوري لكافة لاشتباكات المسلحة في السودان، وضرورة العودة السريعة إلى المسار السلمي لحل الأزمة. وأكد البيان على أهمية التأسيس لمرحلة جديدة تلبي طموحات وتطلعات الشعب السوداني، محذرًا من خطورة التصعيد العنيف الذي تشهده البلاد

وبعد يومين عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا عاجلًا، الأحد، بناء على طلب مصر والسعودية لمناقشة الأوضاع في السودان

في ١٩ أبريل ٢٠٢٣م، طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط طرفي الحرب بوقف إطلاق النار في السودان لتجنيب أهل السودان الوضع المأساوي الذي وجدوا أنفسهم فيه ولم يكونوا مسؤولين عنه ويتحملون أوزاره؛ كما دعا أبو الغيط لعقد دورة طارئة عبر تقنية التواصل السمعي البصري عن بُعد، لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، برئاسة دولة قطر، ودورة طارئة لمجلس وزراء الصحة العرب، برئاسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في التوقيت نفسه الذي يلتئم فيه مجلس الجامعة على مستوى المندوبين، للتعاطي العربي الشامل مع الأزمة الراهنة وتداعياتها الإنسانية والصحية على الشعب السوداني

وفي الأول من مايو ٢٠٢٣م، عقدت الجامعة جلسة مستأنفة برئاسة مصر، وأصدرت القرار رقم ٨٩١٣، بشأن تطورات الوضع فى جمهورية السودان، ودعت إلى الوقف الفوري لكافة الأعمال القتالية، دون قيد أو شرط، وتعزيز الالتزام بالهدنة، سعيًا نحو عدم تفاقم الأوضاع الإنسانية والمعيشية للشعب السوداني، والحفاظ على مكتسباته وسلامة الدولة السودانية ومؤسساتها ومنشآتها

وظلت جامعة الدول العربية على مدى العام تبذل جهودها ومحاولاتها ـ بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي

ظلت جامعة الدول العربية على مدى العام تبذل جهودها، ومحاولاتها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لوقف الحرب، ولكنها لم توفق، لإصرار الطرفين على الاستمرار في الحرب؛ ولأنها لا تملك آليات لتنفيذ ذلك على أرض الواقع؛ ولأنها كانت حريصة على أن تكون بياناتها وقراراتها مرضية لجميع الأطراف

ـ لوقف الحرب، ولكنها لم توفق إلى ذلك، لإصرار طرفي الصراع على الاستمرار في الحرب، ولأنها لا تملك آليات لتنفيذ ذلك على أرض الواقع؛ ولأنها كانت حريصة على أن تكون بياناتها وقراراتها مرضية لجميع الأطراف

- **محاولات الاتحاد الأفريقي (الإيغاد):**

بذل الاتحاد الأفريقي جهوده لحل الأزمة السودانية عبر الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، التي كلفت لجنة رباعية برئاسة كينيا، وعضوية جنوب السودان، وجيبوتي، وإثيوبيا، في يونيو ٢٠٢٣م، للوساطة بين الطرفين؛ ورفض الرئيس السوداني عبد الفتاح البرهان الرئاسة الكينية للجنة، متعللة بأن الرئيس الكيني (وليام روتو) منحاز لقوات الدعم السريع. فقررت (إيغاد) عقد لقاء مباشر بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وأعلن البرهان موافقته على اللقاء، لكن (إيغاد) أعلنت تأجيل الاجتماع لما سمته «أسباباً فنية». وبعد فترة قصيرة، فاجأ الرئيس البرهان المراقبين بزيارة إلى كينيا في نوفمبر ٢٠٢٣م، عقد خلالها اجتماعات مع الرئيس روتو، واتفقا خلالها على عقد قمة طارئة للرؤساء لوضع إطار للحوار السوداني

وعقدت القمة الاستثنائية لرؤساء مجموعة دول (إيغاد) في جيبوتي، في ديسمبر ٢٠٢٣م، بحضور كل من البرهان، ومشاركة (حميدتي) على هامشها،

وقررت وقف الحرب دون شروط، وتنفيذ اللقاء المؤجل بين الرجلين؛ ولكن الخارجية السودانية فاجأت القمة برفض بيانها الختامي، وقالت: إنه لا يعني السودان في شيء، وأعلن البرهان رفضه لقاء خصمه متذرعًا بغيابه عن اللقاء الأول

وعندما أعادت (إيجاد) محاولتها عبر قمة طارئة، عقدت بأوغندا في ١٨ يناير ٢٠٢٤م، قاطعها الجيش السوداني، احتجاجًا على مشاركة (حميدتي) في أعمالها، التي اعتبرتها الخارجية السودانية مخالفة لقوانين المنظمة. لم تكترث القمة لمقاطعة السودان، وواصلت أعمالها، وقررت تشكيل (آلية دولية)، تستند على رؤية الاتحاد الأفريقي، وتتمثل في وقف إطلاق النار وتحويل الخرطوم إلى منطقة منزوعة السلاح ونشر قوات أفريقية لحراسة المؤسسات الاستراتيجية في العاصمة، والدمج بين رؤى منبري (جدة) و(إيغاد)؛ ما جعل البرهان يعلن، في ٢٠ يناير ٢٠٢٣م، عن تجميد عضوية السودان في المنظمة الأفريقية (إيغاد) لتجاهلها لقرار السودان

- **تجاهل الدول الكبرى والمنظمات الدولية للحرب:**

أما دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فكان تدخلها يزيد من تعقيدات الموقف أكثر من حله، حيث كانت سياسة توقيع العقوبات على الطرفين، وليس تقريب وجهات النظر ودعم الحل السلمي، هي السبيل الأمثل، وخصوصًا بعد فشل المحاولة الأولى التي تمت في جدة إبان اندلاع الحرب (٢٥ أبريل ٢٠٢٣م)، ومحاولة استئنافها في أكتوبر ٢٠٢٣م.

وقد تجسدت تجاهل الدول الكبرى والمنظمات الدولية للحرب السودانية في

١. التجاهل العالمي لما يدور في السودان من انتهاك لحقوق الإنسان من قتل وتشريد للمدنيين ونهب لممتلكاتهم، واستيلاء على مؤسسات الدولة وتعطيل للمستشفيات والمدرس والبنوك ... وغيرها من المرافق العامة؛ وقد صور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك) هذا التجاهل المتعمد بقوله: «إن الأزمة في السودان مأساة يبدو أنها انزلقت إلى طي النسيان على المستوى العالمي، واتسمت بتجاهل خبيث للحياة البشرية». وقد أشار قال وزير الخارجية الفرنسي (ستيفان سيجورنيه) إلى المعنى نفسه بالقول: «منذ عام، يجد السودانيون أنفسهم ضحايا حرب رهيبة... لا تترك إلا الفوضى والمعاناة». وأضاف: «السودانيون هم أيضا ضحايا النسيان واللامبالاة».

٢. إحجام مجلس الأمن عن إصدار قرار بوقف إطلاق النار، والاكتفاء ببيانات الاستنكار والتنديد والقلق؛ فمنذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، لم يصدر المجلس سوى ثلاثة بيانات تستنكر الحرب وتعبر عن القلق إزاءها. وردد المجلس هذه اللغة في قرار صدر في ديسمبر

قضي بإغلاق بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة بناء على طلب من القائم بأعمال وزير الخارجية السوداني!

٣. المساواة بين الطرفين، رغم ما يمثله أحدهما (البرهان) من الشرعية كرئيس لمجلس السيادة السوداني، وما يمثله الآخر (حميدتي) من تمرد على قيادة البلاد الشرعية وجيشها الوطني، واعتداءاته على مؤسسات الدولة وعلى المواطنين وممتلكاتهم؛ ومما يذكر في هذا الصدد، أن واشنطن فرضت عقوبات على شركات مرتبطة بالجيش والدعم السريع وقيودا على منح تأشيرات إلى مسؤولين في المعسكرين في الأول من يونيو ٢٠٢٣م، كما اتهمت المعسكرين بارتكاب (جرائم حرب) في ديسمبر ٢٠٢٣م.

٤. الاكتفاء بالتنديد بالحرب ونتائجها وسلبية الموقف الدولي تجاهها؛ والملفت أن يكون هذا التنديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي ١١ أبريل ٢٠٢٤م، ندد الولايات واشنطن بـ«صمت» المجتمع الدولي حيال الوضع المأسوي في السودان، قائلة إنها تأمل في سرعة تحديد تاريخ لاستئناف المحادثات، قبل أيام من حلول ذكرى اندلاع النزاع؛ وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، (ليندا توماس غرينفيلد)، للصحافة «بينما تتجه المجموعات السكانية نحو المجاعة، ومع انتشار الكوليرا والحصبة، وبينما يواصل العنف حصد أرواح عدد لا يحصى من الضحايا، ظل العالم صامتًا إلى حد كبير، وهذا يجب أن يتغير». وأضافت «يجب على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد، وعليه أن يفعل المزيد، ويجب أن يكون أكثر قلقًا حيال الوضع»، مشيرة إلى أنه حتى الآن «بالكاد تمت تلبية ٥ في المئة من نداء الأمم المتحدة الإنساني للسودان».

٥. والمثير للانتباه والاستغراب من الموقف الأمريكي تجاه الحرب في السودان، هو أن الإدارة الأمريكية لم تكتف بالتنديد عندما اشتعلت الحرب في أوكرانيا، وكذلك عندما أعلنت إسرائيل حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزة؛ بل قامت في كلتا الحربين بتقديم الدعم الشامل (سياسي ودبلوماسي وعسكري ومالي وإعلامي) لكل من أوكرانيا وإسرائيل؛ وحشدت الدول الأوروبية والعربية للسير في هذا الاتجاه.

> **في الوقت الذي كان أكثر من نصف سكان السودان يتجهون نحو المجاعة، ومع انتشار الكوليرا والحصبة وغيرهما من الأمراض، وبينما يواصل العنف حصد أرواح عدد لا يحصى من الضحايا، ظل العالم صامتًا إزاء ما يحدث، دون أن يسعى إلى تغييره**

٦. عدم دعوة أي من طرفي الصراع لحضور مؤتمر لحضور مؤتمر «المانحين» الذي انعقد في باريس في ١٥ أبريل ٢٠٢٤م، لبحث معالجة ضعف تمويل الطوارئ في السودان والدول المجاورة، والنقص الذي يبلغ أكثر من ٢,٥ مليار دولار؛ والاكتفاء بدعوة مسؤولين حكوميين من الدول المجاورة للسودان وزعماء مدنيين سودانيين ومنظمات إغاثة دولية. وقد أثار هذا التجاهل حفيظة الخارجية السودانية التي أعربت عن استيائها من الموقف الفرنسي والدولي في بيان في عن «بالغ دهشتها واستنكارها أن ينعقد هذا المؤتمر حول شأن من شؤون السودان؛ الدولة المستقلة وذات السيادة والعضو بالأمم المتحدة، دون التشاور أو التنسيق مع حكومتها وبدون مشاركتها». وانتقدت الخارجية السودانية الحكومة الفرنسية لاستضافتها المؤتمر قائلة إن سلوكها يمثل «استخفافا بالغا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ سيادة الدول». وأدانت الخارجية السودانية قيام منظمي المؤتمر باستبعاد الطرفين واتهمتهم بـ«الاختباء خلف ذريعة الحياد بين من يسميهما المنظمون طرفي نزاع لتبرير تجاهل السودان في تنظيم هذا الاجتماع»، مستنكرة «المساواة بين الحكومة الشرعية والجيش الوطني من جهة، ومليشيا إرهابية متعددة الجنسيات».

نتائج الحرب وآثارها:

بدأت نذر الأزمات الاقتصادية والإنسانية والصحية تتشابك مع الأزمة السياسية والعنف العسكري، منذ الأيام الأولى للصراع في السودان، وعكست بنية تحتية هشة كانت تعاني في الأساس، وتفاقمت بعد الأحداث التي صاحبت إسقاط نظام عمر البشير، وما تبعها من تحولات خلال الفترة الانتقالية

تعد خسائر الحرب السودانية الحالية من أكبر خسائر الحروب الداخلية السودانية وأكثرها فداحة، مقارنة بالحروب السابقة، وذلك لأن الحرب الحالية جرت للمرة الأولى داخل العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث، وانتقلت منها إلى المدن والولايات الأخرى؛ فيما كانت الحروب السابقة تجري في الأطراف والمناطق الريفية، سواء في الجنوب أو دارفور أو شرق السودان. وامتدت الخسائر إلى جميع المجالات: الاجتماعية (الإنسانية) والسياسية والعسكرية والأمني والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها

أولًا: الخسائر الإنسانية:

تسبب الصراع في خسائر كبرى على المستوى الاجتماعي تمثلت في

١. نزوح أكثر من ٨,٥ مليون شخص، حسب الأمم المتحدة؛ نصفهم من الأطفال، في جميع أنحاء البلاد، وفقًا لما أعلنه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (فيليبو غراندي)، خلال زيارته إلى إثيوبيا، في أواخر يناير ٢٠٢٤م. ويمثل السودان أكبر أزمة نزوح وهجرة من دون

كفالة أو رعاية إقليمية أو دولية؛ بينهم أكثر من ١,٥ مليون لجأ إلى الدول المجاورة، بحسب تقدير الأمم المتحدة، فيما تشير بعض المصادر إلى أن اللاجئين للخارج قد بلغ مليونين ونصف مواطن سوداني.

٢. مقتل أكثر من ١٣ ألف شخص منذ بداية الحرب وحتى ٣١ يناير ٢٠٢٤م، بحسب «مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها» (أكليد)، وهي منظمة غير حكومية يستند إلى حصيلتها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا). ونظرًا لأن العاصمة بمدنها الثلاث هي مركز السلطة والحكم، وأكثر المدن السودانية كثافة سكانية؛ فإن النتائج فيها كانت أكثر فداحة من حيث أعداد القتلى والجرحى والنازحين، وكذلك في حجم التدمير في البنى والهياكل التحتية والممتلكات العامة والخاصة.

وفي ٢٣ يناير ٢٠٢٤م، حذرت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة في تقرير اطلعت عليه وكالة فرانس برس من أن ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف شخص قتلوا منذ أبريل في مدينة واحدة بإقليم دارفور في غرب السودان، متهمة قوات الدعم السريع وميليشيات عربية حليفة لها بارتكاب فظائع يمكن أن ترقى إلى «جرائم ضد الإنسانية»

وفي تقرير أعدته لجنة خبراء مكلفة من مجلس الأمن الدولي بمهمة مراقبة تطبيق العقوبات المفروضة على السودان، قالت اللجنة: إنه «بحسب مصادر استخباراتية، فقد قتل ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف شخص في الجنينة وحدها». والجنينة هي عاصمة ولاية غرب دارفور وقد سقطت في يونيو بأيدي قوات الدعم السريع. ولا يشتمل التقرير الذي أرسلته لجنة الخبراء إلى أعضاء مجلس الأمن على حصيلة شاملة لضحايا الحرب الدائرة في السودان بين الجنرالين المتنازعين على السلطة

ويتحدث التقرير بالتفصيل عن صنوف العنف «العرقي» الذي دارت رحاه في الجنينة؛ ويؤكد أن «الهجمات تم تخطيطها وتنسيقها وتنفيذها من قبل قوات الدعم السريع وميليشيات عربية متحالفة معها» وأنها « استهدفت عمدًا مجموعة

المساليت العرقية الأفريقية التي تشكل الأغلبية في مدينة الجنينة»؛ كما أن هذه القوات «استهدفت عمدا أحياء مدنية، ومخيمات للنازحين ومدارس ومساجد ومستشفيات، ونهبت أيضا منازل ومواقع لمنظمات غير حكومية دولية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة». ولفت التقرير إلى أن «قوات الدعم

السريع وضعت قناصين على الطرق الرئيسة» لاستهداف «المدنيين بدون تمييز، بمن في ذلك النساء، والنساء الحوامل والشابات»؛ واصفًا في نهايته ما ارتكبته قوات الدعم السريع وحلفاؤها «في غرب دارفور» بأنه «انتهاكات للقانون الإنساني الدولي بشكل منهجي»

- انعدام الأمن الغذائي الحاد لحوالي ١٨ مليون شخص، من بين إجمالي السكان البالغ عددهم ٤٨ مليونًا، أي أكثر من ثلث السكان، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، التي تشير إلى أن حوالي ٩٠ في المائة ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد عالقون في مناطق النزاع النشط، بما في ذلك الملايين من السكان في ولايتي الخرطوم والجزيرة؛ مما يعيق عمليات الإغاثة من الوصول إليهم. وتعد هذه الأزمة هي أكبر أزمة غذائية في العالم اليوم، بحسب تقييم الأمم المتحدة؛ مع توقع أن يصبح الوضع أكثر سوءًا مما هو عليه، مع استمرار القتال للعام الثاني.

- تدمير نحو ١٠ ٪ من المباني السكنية و٤٠ في المئة من الأسواق و٦٠ ٪ من المباني والمنشآت الحيوية بالعاصمة منها القصر الرئاسي وأجزاء من القيادة العامة للجيش وعدد من المتاحف والمباني التاريخية والوزارات والهيئات الحكومية والخاصة التي احترق بعضها بالكامل جراء القصف الجوي والمدفعي المكثف.

- انهيار النظام التعليمي وخروج أكثر من ٢٠ مليون تلميذ وطالب من المدارس، حيث توقفت الدراسة في المراحل المختلفة كليا منذ اندلاع الحرب. وتعرض أكثر من ٧٠ في المئة من المدارس والجامعات والمعاهد والكليات العليا المتخصصة ـ الحكومية والأهلية ـ في الخرطوم لتخريب كلي أو جزئي.

- تعرض أكثر من نصف سكان السودان لخطر المجاعة؛ حيث يتعرض مئات الآلاف من النساء والأطفال للموت جوعًا، في أزمات يشعر العاملون في المجال الإغاثي بالعجز حيالها بسبب رفض منحهم تأشيرات دخول وفرض رسوم جمركية باهظة على المواد الغذائية، إضافة الى نهب المخازن وصعوبة الوصول الى العالقين قرب جبهات القتال.

- تدمير الكثير من المنشآت والشبكات الرئيسية الخاصة إمدادات الكهرباء والمياه وخدمات الاتصالات، ما جعل أكثر من ٦٠ في٪ من مناطق البلاد تعاني شحًا كبيرًا في تلك الخدمات؛ وما زالت العديد من المناطق في العاصمة ومدن أخرى تعيش في ظلام دامس وتوقف كامل لإمدادات المياه منذ الاسابيع الأولى من بدء القتال.

- فقدان معظم المواطنين ـ الذين نزحوا بسبب الحرب أو لجأوا إلى الخارج ـ لأعمالهم وممتلكاتهم أو مصادر دخلهم، في الوقت ذاته أصبح معظم العاملين في القطاعين العام والخاص إما

عاطلين من العمل أو لا يحصلون على رواتبهم بصورة كاملة أو يتسلموا جزءاً منها على نحو متقطع.

- فقدان الرعاية الصحية والدواء، خصوصاً بالنسبة إلى أصحاب الأمراض المزمنة والأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. ووفق تقديرات وزارة الصحة السودانية الأولية، فإن حجم التخريب والخسائر بالمستشفيات والمراكز الصحية بلغ نحو ١١ مليار دولار. وتشير المصادر إلى أن المرافق الصحية التي ما تزال تعمل في جميع أنحاء البلاد، تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة فقط مما كانت عليه قبل الحرب. وبسبب صعوبة الوصول للمستشفيات وانعدام الأدوية يموت يوميًا المئات من المصابين بالأمراض المزمنة مثل الكلى والسكري وغيرها.

- زيادة حالات العنف المنزلي بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وتوفر البيئة الحاضنة للعنف.

- ارتكاب الكثير من الانتهاكات الجسيمة بحق النساء، ولاسيما فيما يتعلق بجرائم اغتصاب وترويع وزواج قسري، وفقًا للعديد من الناشطات الحقوقيات اللائي أشرن إلى أن الكثير من المؤسسات والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية تتابع بغصّة وألم تفاصيل تلك «الجرائم البشعة» ضد النساء والفتيات، سواء من خلال تعرضهن لأعمال اغتصاب وتحرش جنسي وحشي، أو من خلال استغلالهن وتجنيدهن للقتال. ونسبت مفوضية حقوق الإنسان الأممية ٧٠ ٪ من حوادث العنف الجنسي المؤكدة لمقاتلين يرتدون زي قوات الدعم السريع، وحادثة من بينها، يتهم بارتكابها مقاتل بلباس قوات الجيش.

- وقد أجرت وكالة (رويترز)، في ديسمبر ٢٠٢٣م، مقابلات مع ١١ امرأة وفتاة وقلن إنهن تعرضن لاعتداءات جنسية أو شاهدن تلك الاعتداءات، التي وقعت خلال هجمات استمرت لأسابيع في وقت سابق من هذا العام المنصرم في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، على أيدي أفراد من قوات الدعم السريع؛ التي نفت ضلوع مسلحيها في تلك الاعتداءات، عبر تصريح (أحمد عابدين)، المستشار الإعلامي (لحميدتي)، بالقول: « نحن

بلغ حجم التخريب والخسائر بالمستشفيات والمراكز الصحية نحو ١١ مليار دولار، وفق تقديرات أولية لوزارة الصحة السودانية، ما جعل الشعب السوداني يعاني من ويلات الحرب والمرض معًا

شاهدنا هذه المسرحيات، وهذه المقاطع في وسائل التواصل، وبالتأكيد لا يوجد من جنودنا أو من قادتنا أو من أفرادهم، أفعال مثل هذه الأفعال»؛ وتابع: «نحن على استعداد للتحقيق من أي لجنة وطنية محايدة، وعلى استعداد للتحقيق من أي لجنة دولية، بشرط أن يكون الأمر حياديا».

وقد أكد كثير من الباحثين والمتخصصين السودانيين في مجال الاجتماع، أن الحرب العبثية التي تدورفي رحاها السودان منذ عام كامل «موجهة نحو الإنسان السوداني واقتصاد البلاد وبنيته التحتية والمعلوماتية، فحطمت الصورة المشرقة للمواطن وهددت كثيراً من المسلمات في النسيج الاجتماعي، بل أدت إلى اهتزاز الثقة بالآخر، وعاش معظم السودانيين أسوأ عام في حياتهم بنفسيات محطمة ومن دون أمل، وتم تشريدهم وإذلالهم ونهب ممتلكاتهم، خصوصًا أنه معروف أن المواطن السوداني يقضي ٧٥ في المئة من حياته في إعمار

منزله وعندما يفقده يدخل في حال نفسية سيئة»

ثانيًا: الخسائر الاقتصادية:

أدت الحرب إلى خسائر اقتصادية طائلة تمثلت في:

- انهيار الاقتصاد السوداني نتيجة توقف الإنتاج والخدمات الأساسية ـ بما فيها الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات ـ إضافة إلى القوة الشرائية والاستهلاك العائلي.

- تدمر القطاع الصناعي في البلاد بنسبة تصل إلى ٩٥ ٪، وخصوصا في ولايات الخرطوم والجزيرة ودارفور، التي تضم قرابة ٩٠ ٪ من النشاط الصناعي في السودان. وتقدر الخسائر التي لحقت بكل قطاعات الاقتصاد السوداني بمليارات الدولارات.

- تراجع النشاط الزراعي، الذي كان يعمل فيه العدد الأكبر من السودانيين في بلد كان يعد سلة غلال إفريقيا، فتحول إلى أراض محروقة، وخصوصًا بعد استيلاء قوات الدعم على ولاية (الجزيرة) التي تعد أكبر الولايات السودانية من حيث الإنتاج الزراعي، وبخاصة إنتاج القمح، الذي يسهم في حصة مهمة من الأمن الغذائي لمعظم المواطنين، فضلًا عما يوفره من دخل كبير من النقد الأجنبي، باعتباره أحد الصادرات الرئيسة للبلاد. كما تأثر النشاط الزراعي في إقليم كردفان الذي يعتمد اقتصاده

على الموارد الزراعية من أراض خصبة وغابات بجانب الثروة الحيوانية، إذ يحتل المركز الأول في السودان إنتاجا لها، ويضم أكبر وأهم الأسواق المصدرة للصمغ العربي الذي يتصدر قائمة صادرات السودان، فضلًا عما ينتجه من: الدخن والذرة والقطن والكركديه والسمسم والفول السوداني والتبلدي؛ وما يزخر به من صناعات تحويلية مثل معاصر الزيتون ومصانع الصابون ومنتجات الألبان.

- انهيار سعر العملة الوطنية (الجنيه السوداني)، فضلاً عن تدني الصادرات، ونضوب احتياطات النقد الأجنبي، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات.

- توقف حركة التحويلات المصرفية والتمويل والنقل الجوي والبحري والتجارة العابرة للحدود عبر المعابر.

- فقدان ٨٠٪ من موارد البلاد، مع توقع أن يؤدي استمرار المعارك إلى وقف تصدير نفط جنوب السودان، الذي يعود على حكومة الخرطوم بعائدات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات شهريًا.

ويذكر (د.حسن بشير محمد أنور)، أحد أساتذة الاقتصاد السياسي في الجامعات السودانية: أنه «إضافة إلى كلف الحرب المباشرة وغير المباشرة على حياة المواطنين، فإن الخسائر المباشرة المتمثلة في الدمار والتلف والصرف على الحرب تقدر بما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار، الا أن كلفة توقف الأعمال الخاصة بالإنتاج وقطاعات الأعمال والتجارة والتمويل والإيرادات العامة وخروج كثير من النقد الأجنبي مع من نزحوا إلى خارج البلاد تعتبر باهظة بجميع المقاييس الاقتصادية، مع كلفة تعطل الجهاز المصرفي بصورة كبيرة وتوقف حركة التحويلات المصرفية والتمويل والنقل الجوي والبحري والتجارة العابرة للحدود عبر المعابر، إلى جانب تعطل شبكة الاتصالات والإنترنت، لأدركنا جسامة كلفة الحرب، أما كلفة التنقيب عن الذهب وتصديره فهي غير مرصودة حتى الآن، كما يجب إضافة توقف الاستثمار الأجنبي والمنح والإعانات الدولية والإقليمية إلى كلف الحرب»

ثالثًا: الخسائر السياسية:

أدى الصراع إلى العديد من الخسائر السياسية التي تمثلت في

- توقف مقار الأجهزة والسلطات الرسمية، والمقار

الرئيسية للشركات والبنوك، ومعظم المصانع الكبرى، ومقار البعثات الدبلوماسية، ما أدى إلى قيام العديد من دول العالم بإجلاء بعثاته الدبلوماسية ورعاياه من السودان، وأغلق مقار سفاراته وقنصلياته، المتواجدة في العاصمة، ومن ثم تعطيل المهام الرسمية للدولة، وإصابتها بحالة من الشلل، وعزلها عن العالم الخارجي.

- فشل المساعي الدبلوماسية التي بذلتها بعض الدول العربية (المملكة العربية السعودية)، والإفريقية (منظمة الإيغاد) لحل الأزمة ووقف الحرب بالطرق السلمية.

- اتساع هوة الخلاف بين المكونات السياسية السودانية، بسبب مواقفهم المتضاربة ـ تأييدًا أو رفضًا ـ لأحد طرفي الصراع.

رابعًا: الخسائر الأمنية والعسكرية:

أدى الصراع إلى خسائر على المستويين الأمني والعسكري تمثلت في

- إبراز نقاط الضعف التي تعاني منها القوات المسلحة السودانية، ومنها الضعف اللوجستي، الذي أعاق سلسلة التوريد العمليات العسكرية لقوات الجيش في المناطق النائية؛ الأمر الذي استغلته قوات الدعم السريع لتحقيق المزيد من المكاسب الاستراتيجية في تلك المناطق.

- ضعف قدرة السلطات المركزية في الحفاظ على السيطرة ومنع السقوط في فخ الحرب الأهلية، نتيجة نجاح قوات الدعم في حشد المزيد الميليشيات في مختلف المناطق، ومشاركة تحالفات متنوعة لها في التصدي لقوات الجيش

- تهديد استقرار البلدان المجاورة مثل جنوب السودان، وتشاد التي يشارك مقاتلون منها في قوات الدعم السريع؛ وهناك أيضاً خطر استقطاب دول مثل إثيوبيا وإريتريا، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي.

- توفير الفرصة لإنشاء قواعد للجماعات الراديكالية المتطرفة نتيجة عجز الدولة ومن جهة أخرى أو ضعف سيطرتها الأمنية على بعض المناطق، وخصوصًا النائية؛ وهو ما يشكل تهديداً أمنياً ليس للسودان فقط ولكن للدول المجاورة والمنطقة ككل أيضًا.

- تحويل السودان إلى معبر للهجرات والتهريب، وبيئة خصبة للجماعات الإرهابية التي ستستفيد من انعدام الأمن، وانشغال قوات الجيش على الحدود بالحرب في الداخل

- فتح نقاط اتصال بين الجماعات المتطرفة داخل السودان وبين مراكز الجماعات في دول أخرى، مثل ليبيا وتشاد ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا وغيرها، ما يمكنها من تزويدها بالأسلحة والدعم، ومن ثم استمرار الحرب وتطاول أمدها

الاحتمالات المستقبلية للصراع:

السيناريو الأول: استمرار الحرب بين الطرفين أعوامًا أخرى:

مع دخول الحرب العام الثاني لا يبدو في الأفق ما يشير إلى نهايتها في ظل تأكيدات الطرفين بحسمها في ساحات المعارك وليس على طاولة المفاوضات. فقائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان، الذي يتخذ من بورتسودان مقراً له، أكد أنه سيقاتل حتى تحقيق النصر، كما أنه أجرى في فترة إجازة عيد الفطر زيارات مكوكية إلى مناطق تحت سيطرة الجيش في القضارف وكسلا وأمدرمان ،

وظل يؤكد في كل مرة أنّ الحسم سيكون بالسلاح. وقال في لهجة بها نوع من التحدي في القضارف: «نحن مصممون كلنا كسودانيين أن العدو يجب أن ينتهي.. ومصممون على قهر العدو.. لا يوجد شخص يستطيع قهرنا ولن نسلم أمرنا لشخص ولا يوجد أحد يفرض رأيه علينا»

أما قائد قوات الدعم السريع، الذي ظل خارج البلاد منذ أشهر، فقد قال: إنّ الخيار الوحيد لإنهاء الحرب هو القتال. وقال خلال خطاب صوتي إنّ خيارهم الوحيد هو النصر أو النصر «سننتصر لضحايا الحروب وللمظلومين والمهمشين ولضحايا القصف الجوي الممنهج في الخرطوم والجزيرة ودارفور وكردفان»

ومع دخول الحرب عامها الثاني يخشى ملايين السودانيين أن تتحقق أسوأ مخاوفهم بأن تستمر الحرب لسنوات وسنوات، على غرار ما حدث في عدد من دول المنطقة. ويتأكد هذا السيناريو من خبرات الحروب الداخلية التي شهدها السودان نفسه في مرحلة ما بعد الاستقلال، سواء في الجنوب أو دارفور أو النيل الأزرق أو جنوب كردفان؛ والتي تؤكد بوضوح على أن هذه الحروب استمرت لسنوات طويلة بفضل عوامل داخلية وأخرى خارجية. فعلى سبيل المثال، استمرت الحرب في الجنوب لعقود. وهنا مكمن الخطر بالنسبة للحرب الدائرة حالياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث أنها يمكن أن تستمر لفترة طويلة، وبخاصة إذا امتدت إلى ولايات أخرى، وانخرطت فيها قوى قبلية وعرقية وحركات مسلحة، فضلًا عن تدخل بعض القوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية. ويتعضد هذا السيناريو بما يملكه الطرفان من أعداد بشرية وقدرات تسليحية ودعم خارجي من بعض الدولة الإقليمية والدولية المستفيدة من استمرار الصراع.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى امتداد تداعيات الصراع وآثاره إلى دول الجوار السبع، وخصوصًا أن لكل منها أزماته الداخلية المختلفة التي تعاني منها؛ فتحوّل السودان من دولة هشة الى دولة فاشلة جراء استمرار الصراع المسلح، سيحمل من المخاطر الكثير على مصر وكل شرق أفريقيا ودول جنوب الصحراء بالنظر للامتدادات القبلية والعرقية بن هذه الدول، فضلا على أن كثير منها يعتبر مسارات محتملة للاجئين، بل ومسارات لتغذية الصراع بالسلاح في حال استمراره للمدى الطويل

السيناريو الثاني: تحول الصراع إلى حرب أهلية

ويترجح هذا السيناريو لسببين :

الأول: التنوع السكاني والتعدد الاثني والديني والثقافي واللغوي، حيث يوجد في السودان قرابة ٥٦ جماعة اثنية، وحوالي ١١٥ لغة ولهجة تخاطب؛ فضلا عن التنوع المناخي والنباتي والاقتصادي. ولطالما أعاق هذا التنوع الاندماج الوطني، الذي كان أحد التحديات والإشكاليات الرئيسة التي واجهت الأنظمة التي حكمت السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦م، بل كانت سببًا رئيسًا في الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها السودان في الجنوب ـ قبل انفصاله ـ وفي دارفور، وفي الشرق.

> «كل الناس يجب أن تقاتل تحت راية الجيش وشعار الجيش وأعلام الجيش؛ ما بنوافق إطلاقا بكيانات وتنظيمات موالية».. من تصريحات الفريق (البرهان) خلال لقاء انعقد في الكلية الحربية في ١٦ أبريل ٢٠٢٤م

السبب الآخر: تعدد التشكيلات المسلحة التي انخرطت في الحرب الدائرة في البلاد، سواء من دخل منها الصراع كطرف ثالث يعمل لمصالحه الشخصية وأهدافه الخاصة كـ(الحركة الشعبية لتحرير السودان)، التي انطلقت في ولاية جنوب كردفان، وهاجمت عددًا من مواقع سيطرة الجيش، مع كونها لا ترتبط بأي تحالف معلن مع قوات الدعم السريع؛ بل تنطلق من دوافع مناطقية وقبلية؛ أو التشكيلات المسلحة التي انخرطت في الحرب كحليف لأحد الطرفين المتصارعين

وتتجلى أهمية هذا السبب في تحول الصراع إلى حرب أهلية في أن التشكيلات المسلحة التي انخرطت في الحرب الدائرة في البلاد، وانضمت للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع لا تأتمر بما يصدر عن غرفة القيادة والسيطرة الموحدة، وكذلك الحال بالنسبة للتشكيلات التي تقاتل إلى جانب الجيش؛ ومن الأدلة التي تؤكد ذلك، أن (البرهان) شن مؤخرًا هجومًا على الإسلاميين المشاركين في الحرب لصالح الجيش، وبصفة

خاصة على كتيبة البراء بن مالك التي يقودها المصباح أبو زيد، لأن الأخير ادلى بتصريحات لم تعجب قادة الجيش، وقال إن عدد قواته بلغ ٢١ ألفًا وسوف يغير مسمى قواته من كتيبة إلى لواء البراء بن مالك. وقد نقلت الصحف السودانية عن البرهان، قوله خلال لقاء انعقد في الكلية الحربية في ١٦ أبريل ٢٠٢٤م: «ناس البراء عاوزين يقاتلوا معانا حبابهم، لكن تصرفاتهم ومنهجهم الماشين بيهو ده ما بنوافق عليهو». وأضاف: «كل الناس يجب أن تقاتل تحت راية الجيش وشعار الجيش وإعلام الجيش، ما بنوافق إطلاقا بكيانات وتنظيمات موالية»

وعلى الرغم من أن المصباح حاول استرضاء البرهان، عبر تأكده امام حشد من الناس انه يعمل تحت إمرة الجيش، ووفق خططه وأوامره، وأن قواته ستضع أسلحتها ويتجه كل فرد منها إلى عمله حال انتهاء الحرب، لأنهم مجرد مستنفرين من الطلاب والمزارعين والاطباء والمهندسين، وليست لهم مآرب اخرى سوى الدفاع عن العرض والوطن؛ إلا أن ذلك لا ينفي أن لتلك الحركات والتشكيلات، التي تقاتل إلى جانب الطرفين، أجندة وأهداف تختلف عن أجندة الطرف الذي تسانده، حيث يخطط بعضها لزيادة رقعة سيطرته ونفوذه، حتى إذا ما قررت الانفصال عن السودان ـ وهو خيار مطروح عند عدد من قادتها ـ كقادة (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، تكون مهدت لقيام دولتها في رقعة جغرافية أكبر وأوسع

كما أن بعض التشكيلات له علاقات خارجية مع جهات ودول خارجية ـ وخصوصًا بعض المجموعات السودانية التي كانت تشارك في حروب خارجية بأمر نظام الرئيس السابق، عمر البشير، والتي عادت الآن من شمال تشاد ومن ليبيا ومن دولة جنوب السودان، ودخلت إلى دائرة القتال في السودان ـ وهو ما قد يضع السودان أمام خطر سيناريو الحرب الأهلية، التي قد تفضي إلى تفيك وحدة البلاد وتفتيتها

السيناريو الثالث: اللجوء إلى الحل السلمي ووقف الحرب

وهو أبعد السيناريوهات حدوثًا خلال المرحلة الراهنة، بالرغم من أنه أفضل السيناريوهات لإنهاء أزمة الشعب السوداني الراهنة، والبدء في مرحلة جديدة يسودها السلام والاستقرار. وقد أشار إليه وحرص على تحقيقه كثير من السياسيين المعتدلين والمحايدين ـ السودانيين والدوليين ـ ففي فبراير ٢٠٢٤م، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش المجتمع الدولي إلى التعبئة وبذل كل ما هو ممكن لوقف الحرب في السودان. وقال غوتيريش

إنه لا يوجد حل عسكري للصراع بين القوات الداعمة للجنرالين، وشدد على أن استمرار القتال «لن يحقق أي حل لذا يجب علينا وقف ذلك في أقرب وقت ممكن»

ويعود استبعاد هذا الحل إلى إصرار جنرالي الحرب على أن يكون الحل عسكريًا لا سياسيًا، لما سوف يترتب عليه من استمرار المكون العسكري في السلطة، وضمان عدم انتقالها للمكون المدني؛ وقد اتضح ذلك من الخطوة الاستباقية التي اتخذتها الحكومة السودانية ضد قادة حركة (تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية)، المعروفة إعلاميا باسم (تقدم)، التي تم تشكيلها بقيادة رئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك، في أكتوبر ٢٠٢٣م، من عدد من التنظيمات السياسية والقطاعات المهنية، بجانب بعض الحركات المسلحة، بهدف العمل لإيقاف الحرب التي اندلعت بين الجيش والدعم السريع في أبريل ٢٠٢٣م عبر التفاوض السياسي والطرق السلمية

وعندما حاولت (تقدم) التدخل لحل الصراع العسكري عبر التفاوض السياسي، وأرسلت دعوة إلى قائدي الصراع من أجل تحقيق هذا الهدف؛ فقبلها قائد قوات الدعم (حميدتي)، ووقع اتفاقًا مع قادة الحركة عرف بـ (إعلان أديس بابا) نسبة إلى العاصمة الإثيوبية التي وُقِّع فيها الإعلان، في الأول من يناير ٢٠٢٤م، وصدر عنهما بيانًا ينص على «تشكيل لجنة مشتركة للوصول إلى وقف وإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام، ومتابعة تنفيذ ما اتُّفق عليه في الإعلان»؛ واتفق الطرفان على «القيادة المدنية للعملية السياسية مع الالتزام بمشاركة واسعة لا تستثني إلا (المؤتمر الوطني / الحركة الإسلامية، وواجهاتهما)، وضرورة تمثيل المدنيين في اجتماع جيبوتي المرتقب الذي ترتب له آنذاك (إيغاد) بين قائدي (الدعم السريع) والجيش»

وعلى الرغم من أن استجابة (حميدتي) لدعوة (تقدم)، يمكن أن تكون ذات هدف تكتيكي، وهو كسب الحركة وأنصارها، والظهور أمام الشعب السوداني بمظهر الطرف الحريص على إنهاء الحرب وإرساء السلام لتأكُّده من أن (البرهان) سيرفضها؛ وهو ما عبر عنه عقب اجتماعه مع (حمدوك) بالقول: إنه «مستعد لعقد اتفاق سلام اليوم قبل الغد»، بينما «الطرف الآخر (يقصد الجيش) ليس مستعدًا لذلك؛ إلا أنها أثارت قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة (البرهان) الذي رفض الدعوة، واعتبر حركة (تقدُّم) حليفًا لقوات الدعم السريع وقائدها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى إصدار النيابة العامة في السودان، أوامر بالقبض على رئيس الوزراء السابق، رئيس تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية، عبد الله حمدوك، و١٥ من قادة التنسيقية، بتهم تصل عقوبتها إلى الإعدام. وجاء قرار النيابة بناء على بلاغ دونته اللجنة السودانية للتحقيق في جرائم الحرب، ضد قادة

تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية، بتهم تتعلق بإثارة الحرب ضد الدولة وتقويض النظام الدستوري والجرائم الموجهة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وقد اعتبر البعض قرار النيابة محاولة لقطع الطريق على القوى المدنية الباحثة عن السلام والديمقراطية، من أن تكون اللاعب الرئيس في مرحلة ما بعد إيقاف الحرب، ولذلك يحاول الجيش إظهار قادتها بمظهر مجرمي الحرب؛ وأن هذا الحكم سوف يتم إسقاطه ولن يكون له أي أثر قانوني إذا توصلت الأطراف إلى اتفاق ينهي الحرب، على نحو ما جرى سابقا مع عدد من قادة الحركات المسلحة الذين أصدرت الحكومة السودانية أحكاما بالإعدام في مواجهتهم، قبل أن يتم شطب الأحكام بناء على تفاهمات سياسية واتفاقات سلام

الخلاصة:

نخلص من قراءة ملف الحرب في السودان على مدى العام الفائت إلى أن أسباب اشتعالها وتفاقمها واستمرارها مازالت قائمة، وأنها قد كبدت السودان دولة وشعبًا خسائر باهظة على كافة المستويات: الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها؛ وأن السيناريوهات المستقبلية لتلك الحرب لا تبشر بإعادة السلم والاستقرار ما لم يتوصل طرفي الحرب إلى حل سلمي يوقف الخراب والنزف الذي يعاني منه جميع السودانيين في أنحاء البلاد؛ وتجنيب السودان تكرار الأزمة التي حدثت في الجنوب من قبل وانتهت بانفصاله بسبب الحرب؛ حيث يخشى أن تتطور المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منطقة كدارفور، و قد ينتهى الأمر. مع التدخلات الدولية وصراع النفوذ الدولي بالسودان . بانفصال جزء آخر من السودان مثل دارفور، وهو ما لا يتمناه الشعب السوداني أو غيره من الشعوب العربية والإفريقية المحبة للسودان

يخشى أن تتطور المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منطقة كدارفور، و قد ينتهى الأمر . مع التدخلات الدولية وصراع النفوذ الدولي بالسودان.بانفصال جزء آخر من السودان مثل دارفور، وهو ما لا يتمناه الشعب السوداني أو غيره من الشعوب العربية والإفريقية المحبة للسودان

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net